

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA

P. O. Box 3243

Telephone: 517 700

Fax: 5130 36

website: www.au.int

مذكرة مفاهيمية

اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللجئين والنازحين داخليا

21-16 أكتوبر 2017

كيجالي، رواندا

1.0 مقدمة وخلفية

في محاولة لتعزيز عمليات صنع القرار، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المقرر في **Assembly/AU/Dec.227 (XII)** في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير 2009. وقد أخذ المقرر في الاعتبار إعادة تشكيل اللجان الفنية المتخصصة وقرر كذلك أن تجتمع كل لجنة فنية متخصصة على مستوى الوزراء والخبراء مرة كل سنتين (2). اللجان الفنية المتخصصة هي أجهزة سياسية تابعة للاتحاد الأفريقي وفقا للمادة 5 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وتطرح المادة 15 مزيدا من التفاصيل لمهام اللجان الفنية المتخصصة بما في ذلك إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد لتقديمها إلى المجلس التنفيذي. وسيكون اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا الذي سيعقد في الفترة من 16 إلى 21 أكتوبر في كيجالي، رواندا حاسما لمستقبل أفريقيا كقارة، حيث سيركز على السياسات الإطارية الرئيسية والصكوك القانونية الهامة وتنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة التنفيذ العشرية الأولى.

وانسجاما مع هذا المقرر، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في نوفمبر 2015 في أديس أبابا، إثيوبيا، وتم خلاله تفعيل اللجنة الفنية المتخصصة، كما تم بحث واعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الفعالية الإنسانية. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في الفترة من 16 إلى 21 أكتوبر 2017 في كيجالي. وسيتم بحث المجالات المواضيعية الثلاثة التالية خلال اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا:

(أ) بحث واعتماد البروتوكول بشأن المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحقهم في الإقامة وحقهم في الإنشاء.

(ب) بحث واعتماد إطار سياسة الهجرة في أفريقيا للاتحاد الأفريقي وخطة عملها العشرية؛

(ج) بحث واعتماد الموقف الأفريقي الموحد إزاء الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

سيُعقد اجتماع الوزراء في الفترة 20-21 أكتوبر 2017 وسيسبقه اجتماع الخبراء من 16 إلى 18 أكتوبر 2017 في كيجالي، رواندا.

الموضوع الأول: البروتوكول بشأن المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا.

تمثل حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا ركيزة أساسية لعملية التكامل القاري¹. وقد وضعت المجموعة الاقتصادية الأفريقية الأساس لتيسير حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا تدريجيا في عام 1991 (معاهدة أبوجا) كما يؤكد المقرر (XXVIII) EX.CL/Dec.908 بشأن خلو المجلس التنفيذي المنعقدة في ميكيلي في الفترة 23-28 يناير 2016، الالتزام بحرية تنقل الأشخاص والسلع، وأن يجد الأفريقيون حرية الوصول إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من بين المشاريع الدائمة لأفريقيا والتكامل الأفريقي (...). إن هذا المقرر يعزز مقرر المؤتمر (XXV) Assembly/AU/Decl.6 الصادر في يونيو 2015، حيث أكد مؤتمر الاتحاد الأفريقي مرة أخرى الالتزامات السابقة الرامية إلى تسريع التنقل والتكامل في القارة²، وكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع بروتوكول بشأن حرية التنقل بحلول يناير 2018.

وفي الوقت الراهن، تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ معاهدة أبوجا على مستويات مختلفة. في حين أن تنفيذ أجندة التكامل الأفريقي في مجالات التجارة في السلع والخدمات قد تقدم منذ ذلك الحين نتيجة

¹ الاتحاد الأفريقي؛ أجندة 2063، أفريقيا التي نريد، الطبعة الثانية، أغسطس 2016
² الاتحاد الأفريقي (XXV) Assembly/AU/Decl.6، الإعلان بشأن الهجرة، Doc. Assembly/AU/18(XXV)

لوضع السياسات ذات الصلة، فإن التكامل من خلال حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا لم يحرز تقدما كبيرا نتيجة لعدم توفر السياسة اللازمة. ولذلك فإن وضع واعتماد بروتوكولات الاتحاد الأفريقي بشأن حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا سيسعى إلى تسهيل حرية تنقل الأشخاص في القارة من خلال مواءمة السياسات الوطنية والإقليمية المختلفة في مجال نظم التأشيرات وتصاريح الإقامة، والحق في الإنشاء بهدف تيسير حرية تنقل الأشخاص، وهو شرط أساسي لعملية التكامل الأفريقي.

ومع ذلك، فإن تحقيق حرية تنقل الأشخاص سوف يتجسد في خلق مجتمع من المواطنين الأفريقيين، الذين يستطيعون الانتقال من بلد إلى آخر دون قيود، ومواطنين تحترم حقوقهم الإنسانية؛ وحقوق المهاجرين؛ في جو من التسامح، والتضامن بين الناس، ومزيد من الشعور بالانتماء إلى القارة الأفريقية. ويهدف الجزء الخاص بحرية التنقل في اللجنة الفنية المتخصصة إلى بحث واعتماد البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا.

الموضوع الثاني: إطار سياسة الهجرة لأفريقيا

ظل إطار سياسات الهجرة في أفريقيا الذي اعتمد في بانجول، غامبيا في يونيو 2006 قائما منذ حوالي عشر سنوات. وهو مرتكز على معاهدة أبوجا (1991) ويقدم مبادئ توجيهية ومبادئ لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياساتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة وفقا لأوليواتها. وهو غير ملزم، حيث أنه يقدم مبادئ توجيهية شاملة ومتكاملة للسياسات لكي تأخذها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في عين الاعتبار في مساعيها الرامية إلى تعزيز الهجرة والتنمية، والتصدي لتحديات الهجرة في القارة. ويوفر مبادئ توجيهية شاملة ومتكاملة للسياسات بشأن المجالات المواضيعية التالية: هجرة اليد العاملة؛ وإدارة الحدود؛ والهجرة غير النظامية. والنزوح القسري؛ وحقوق الإنسان للمهاجرين؛ والهجرة الداخلية؛ وإدارة بيانات الهجرة؛ والهجرة والتنمية؛ والتعاون والشراكات بين الدول. وعلاوة على ذلك، يقدم إطار سياسات الهجرة في أفريقيا توصيات بشأن السياسات لكي تأخذها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الاعتبار في كل مجال من المجالات المواضيعية المذكورة أعلاه.

في حين أن إطار سياسات الهجرة في أفريقيا ظل قائما على مدى السنوات العشر الماضية، إلا أنه لم يتم تقييمه من قبل. وكان مثل هذا التقييم مهما لأنه سيحدد إلى أي مدى قدم هذا الإطار التوجيه إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في إدارة الهجرة، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجاهات الحالية المتعلقة بالهجرة القارية، ويشكل أيضا أساسا تستند إليه خطة عمل قارية بشأن الهجرة. وتعتبر خطة العمل مهمة، خاصة إذا أريد للقارة أن تحقق الفوائد الإنمائية للهجرة، وأن تقلل إلى أدنى حد من أثارها السلبية في سياق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063.

تحقيقا لهذه الغاية، اضطلعت إدارة الشؤون الاجتماعية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، في الفترة ما بين أكتوبر 2016 وفبراير 2017، بعملية تقييم لإطار سياسات الهجرة في أفريقيا بغية تحديد مدى فعاليته في دوره كدليل للدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لإدارة الهجرة على مدى السنوات الـ10 الماضية؛ والتحديات التي واجهها؛ والفرص التي يمكن انتهازها؛ وجدوى استمراره؛ وما إذا كانت هناك حاجة إلى تنقيح. وبناء على ذلك، وفي أعقاب اجتماع زنجبار الذي عقد في الفترة من 24 إلى 25 نوفمبر 2016، والذي تناول التقرير المتعلق بتقييم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، أوصت الدول الأعضاء بأن تستعرض مفوضية الاتحاد الأفريقي إطار سياسة الهجرة لعام 2006. وقد نجم هذا الاستعراض عن التغيير السريع في اتجاهات وخصائص الهجرة في القارة، والحاجة إلى تنقيح السياسة لكي تأخذ في الاعتبار حقائق الهجرة الراهنة في القارة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأجندة 2063.

الموضوع الثالث: الاتفاق العالمي بشأن الهجرة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2016، إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، والذي يعتبر قرارا يسعى إلى معالجة مسألة تحركات اللاجئين والمهاجرين الواسعة النطاق. وقد أفضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/71 المعنون "إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين" إلى بدء عملية معقدة من المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية لوضع صكين بحلول عام 2018؛ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والذي يحدد مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات فيما بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحركات اللاجئين والمهاجرين الواسعة النطاق.

وفي أعقاب هذا القرار، بدأت عمليتان متوازيتان لتطوير هذين الاتفاقيين العالميين بشأن الهجرة والآخر بشأن اللاجئين. والهدف من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هو وضع مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات فيما بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالهجرة الدولية بجميع أبعادها بما في ذلك الجوانب الإنسانية والإنمائية والمتصلة بحقوق الإنسان وغيرها من الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة. ومن المتوقع أن يسهم هذا المؤتمر إسهاما هاما في الحوكمة العالمية وتعزيز التنسيق بشأن الهجرة الدولية، حيث أنه سيوفر إطارا للتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين والتنقل البشري.

ستعرض أفريقيا، كإسهام لها في هذه العملية العالمية الهامة، الموقف الأفريقي الموحد كمدخلات في المفاوضات والمساهمة في نتائج المؤتمر الحكومي الدولي لعام 2018 بشأن الهجرة الدولية، لكي تعكس اهتمامات أفريقيا وأولوياتها في مستقبل الهجرة وإدارة التنقل. وتسعى أفريقيا إلى التحدث بصوت واحد والعمل الجماعي على تعزيز المصالح المشتركة، كما تسعى في الوقت نفسه إلى معالجة شواغل الفئات الأكثر تعرضا للتمييز، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وسوف يركز الموقف الأفريقي الموحد على المثل العليا لأفريقيا والتضامن الأفريقي وكذلك القيم المشتركة ويسترشد بأطر الاتحاد الأفريقي الأخرى القائمة، بما في ذلك إطار سياسة الهجرة في أفريقيا لعام 2006، والموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية - 2006، والمنظور الأفريقي الموحد لقمة فاليتا بشأن الهجرة - 2015، والأجندة 2063، فضلا عن الاسترشاد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستسترشد أيضا بعمليات الاتحاد الأفريقي الجارية بما في ذلك وضع بروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا، ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، من بين أمور أخرى.

2.0 الأهداف

- الأهداف الخاصة لاجتماع اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين هي:
- أ) بحث البروتوكول بشأن المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الإنشاء، وآلية/خطة التنفيذ.
 - ب) بحث واعتماد إطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي المنقح لأفريقيا،
 - ج) بحث واعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية،

3.0 المخرجات المتوقعة

أن يسهل البروتوكول بشأن المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص، الحق في الإقامة والحق في الإنشاء، ويسرع حرية تنقل المواطنين الأفريقيين في القارة من خلال مواعمة السياسات الوطنية والإقليمية المختلفة كشرط مسبق لعملية التكامل الأفريقي.

أن يوفر إطار سياسة الهجرة المنقحة لأفريقيا إطار سياسة شامل ومتكامل، والمطلوب أن يأخذ بعين الاعتبار اتجاهات وخصائص الهجرة الحالية، لتأخذها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بعين

الاعتبار في سعيها لتعزيز الهجرة والتنمية، ومعالجة تحديات الهجرة في القارة تمثيلاً مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة 2063.

أن يقدم الموقف الأفريقي الموحد إسهاماً في المفاوضات العالمية والمساهمة في نتائج المؤتمر الحكومي الدولي عام 2018 بشأن الهجرة الدولية، والتي تعكس اهتمامات أفريقيا وألوياتها في مستقبل الهجرة العالمية وإدارة التنقل. وأن ويسعى الموقف الأفريقي الموحد إلى جعل أفريقيا تتحدث بصوت واحد وتعمل بشكل جماعي لتعزيز المصالح المشتركة، وتعالج شواغل المجموعات الأكثر عرضة للتهمة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

أن يساهم مشروع بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على حالات انعدام الجنسية في أفريقيا في القضاء على حالات انعدام الجنسية في القارة الأفريقية من خلال اقتراح نص قانوني ينظم المشاكل الرئيسية القائمة في أفريقيا فيما يتعلق بالجنسيات وانعدام الجنسية.

4.0. التاريخ والمكان

سيُعقد الاجتماع الوزاري في الفترة 20-21 أكتوبر 2017، في كيجالي، رواندا. وسيُعقد اجتماع خبراء الدول الأعضاء في الفترة 16 - 18 أكتوبر 2017.

5.0. الحضور

سيحضر اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة وزراء الدول الأعضاء والخبراء المسؤولين عن مسائل الهجرة واللاجئين والنزوح القسري.

6.0. وثائق العمل الأساسية

فيما يلي وثائق العمل الأساسية:

- مشروع البروتوكول بشأن المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا وخطة تنفيذها.
- قرار الأمم المتحدة بشأن الاتفاق العالمي
- مشروع الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا لعام 2007 وخطة التنفيذ العشرية المقترحة.
- مشروع الموقف الأفريقي الموحد إزاء الاتفاق العالمي بشأن الهجرة العالمية الآمنة والمنظمة والنظامية.
- المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) 1991،
- إطار سياسة الهجرة في أفريقيا لعام 2006.
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون العابر للحدود التي اعتمدت في عام 2007 في نيامي.

لمزيد من المعلومات

أولابيسي دير: مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون السياسية، ص. ب: 3243 أديس أبابا، إثيوبيا، الهاتف: + (251) 11 551 7844، bisidee@yahoo.co.uk، Dare0@africa-union.org

السيدة ريتا أموخوبو: مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون السياسية، ص ب: 3243، أديس أبابا،
أثيوبيا، الهاتف 7844 551 11 (251) + AmukhobuR@africa-union.org
ميشيل نشيما: مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون السياسية، هاتف. 7844 551 11 (251) + .
NshimbaM@africa-union.org
بيترام أوكالاني: مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، هاتف 7844 551 11 (251)
OkalanyB@africa-union.org
بيتر مودونغوي: مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، هاتف. 7844 551 11 (251) + :
MudungweP@africa-union.org
جيفري وافولا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، هاتف. 7844 551 11 (251) + .
GeoffreyK@africa-union.org